

النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الصيني (2008-2017)

أ. نديرة مجقون

جامعة الجزائر 3

مقدمة :

تكتسب التجربة الاقتصادية الصينية أهميتها مما حققته من إنجازات تنموية كبيرة، بعد أن كانت من قبل من أشد البلدان تخلفا و فقرا في العالم، و قد استطاعت الوصول إلى هذه المكانة الاقتصادية الحالية بفضل اعتمادها، منذ أواخر 1978 و بداية إصلاحات "دانغ سياوبينغ Deng Xiaoping" على نموذج اقتصادي خاص و متميز، قائم أساسا على الطلب الخارجي و تشجيع الصادرات مع التركيز على إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الضئيلة و التكنولوجيا الضعيفة، و الذي بفضل استطاعت الصين اكتساح الأسواق العالمية واكتساب لقب ما يعرف اليوم بـ "مصنع العالم" .

لقد قطعت الصين أشواطاً مهمة في مسارها التنموي و استطاعت أن تفرض سياستها الاقتصادية و التجارية على مستوى النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد أن تمكنت عام 2001 ، بعد مسار طويل من المفاوضات و المحادثات، من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، التي استطاعت من خلالها الحصول على الكثير من المزايا الاقتصادية و التخفيضات الجمركية، و بذلك استطاعت الحفاظ على أعلى نسب في النمو الإقتصادي عالمياً (بمعدل قارب 10% سنوياً) قبل تداعيات أزمة 2008 التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي للصين ليتراجع إلى 6,8 % بداية عام 2018 ⁽¹⁾ بعدما وصل إلى 13% عام 2007 ⁽²⁾ وتحقيق فائض تجاري قفز من 13 مليار دولار عام 1990 إلى حوالي 550 مليار دولار عام 2008.

بالرغم من كل هذه الإنجازات فإن الصعود الاقتصادي الصيني يعاني من نقائص (كالاعتماد المفرط على الصادرات و الطلب الخارجي) و انعكاسات سلبية على المجتمع الصيني (تعميق الفوارق الاجتماعية، عدم التوازن و المساواة في التنمية بين الجات و المناطق و زيادة التلوث البيئي) ، فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين تقطعت السلطات المركزية الصينية لوجود بعض المعوقات التي تشوب نموذجها الاقتصادي و التي بدأت تظهر جليا للعيان بعد أزمة الرهن العقاري العالمية عام 2008 و التي كانت تداعياتها على غالبية دول العالم (بنسب متفاوتة) و التي جعلت الصين تسرع بالعمل على الانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد.

المشكلة البحثية:

انطلاقاً من هذه القناعة التي ترسخت لدى القادة الصينيين في ضرورة اعتماد نموذج جديد قادر على ضمان استمرارية النمو الاقتصادي من جهة و تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و متوازنة من جهة أخرى

نتساءل عن ماهية هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الصيني المنشود؟ ما هي خصائصه و ركائزه الأساسية؟ ما هي أهدافه و ما هي احتمالات نجاحه في ظل معطيات اقتصادية جديدة علي المستوى المحلي و الدولي؟

للإجابة على المشكلة البحثية التي طرحناها سابقا، اعتمدت الدراسة على الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية للدراسة:

كلما قامت الدولة باعتماد نموذج اقتصادي أكثر تلاءما مع خصائصها السياسية، الاقتصادية، الثقافية و الديمغرافية، كلما استطاعت - هذه الأخيرة تحقيق تنمية شاملة.

الفرضيات الثانوية:

1. كلما توسع تدخل الدولة في القضايا الاقتصادية كلما صعب عليها تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. كلما تقلص تدخل الدولة في القضايا الاقتصادية كلما سهل عليها تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. كلما كان هناك تكييف ملائم لميكانيزمات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، كلما اقتربت الدولة من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و ودائمة.

نطاق الدراسة :

إن الدراسة تهتم بتناول التجربة الصينية من حيث جوانبها الاقتصادية وبدرجة أقل الجوانب السياسية منها، أما في ما يخص الإطار الزمني فقد كان من الضروري العودة قليلا إلى مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية (1978) لفهم النموذج الاقتصادي السابق، أما تركيز الدراسة فسيكون على فترة بداية الألفية الثانية إلى غاية عام 2017 مروراً بالأزمة العالمية سنة 2008 حيث بداية تبلور موضوع البحث ألا و هو النموذج الجديد للنمو الاقتصادي الصيني .

خطة الدراسة :

إن الإجابة على هذه المشكلة البحثية و محاولة التأكد من صحة الفرضية التي اعتمدناها في هذه الدراسة، ستكون على أربع مراحل أساسية : سنتعرض في المرحلة الأولى إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها الصين منذ وصول "دانغ سياو بينغ Deng Xiaoping " إلى الحكم عام 1978، و التي مهدت و سمحت ببناء نموذج اقتصادي خاص بالصين، و في مرحلة ثانية سنقوم بالتعريف بهذا النموذج الاقتصادي و ذلك بالتركيز على خصائصه الأساسية (تنافسية السعر و التكلفة Compétitivité prix et cout، تشجيع الصادرات) مروراً بالتحديات التي تعيق مواصلة العمل به .

أما في المرحلة الثالثة فسنعرض إلى النموذج الاقتصادي البديل و التعديلات الي ستدخلها الصين من أجل ضمان استمرارية نموها الاقتصادي و تعزيز مسارها التنموي المستدام و المرحلة الرابعة و الأخيرة

سنخصصها لمحاولة معرفة الأهداف البعيدة أو (غير المعلنة) لتبني الصين لهذا النموذج الاقتصادي الجديد.

ثم تأتي الخلاصة كنتيجة و كرد على التساؤلات و الفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة.

المحور الأول: أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ عام 1978

بعد الفشل المدوي للسياسات و الإصلاحات الاشتراكية ذات الصبغة الشيوعية لـ "ماو تسي تونغ Mao Zedong" - (1949-1978) (الثورة الثقافية، القفزة الكبرى للأمام، التجمعات الفلاحية العائلية...) ، جاء عهد جديد دشنه الرئيس الراحل "دانغ سياو بينغ Deng Xiaoping" الذي يعود له الفضل في إخراج الصين من التخلف و الفقر حيث جاء بفكرة الإصلاح التدريجي بالانفتاح على العالم الغربي و ذلك بوضع خطة و استراتيجية لتحقيق تحول سلس من اقتصاد اشتراكي منغلق على نفسه إلى اقتصاد سوق منفتح على العالم، وفقا لنموذج خاص يدمج بين الخطة و السوق أو ما يسمى بـ "اشتراكية السوق" التي تعكس رؤية جديدة تكمن أساسا في :

- تبني مبادئ اقتصاد السوق بإنشاء أسواق محدودة تخضع كليا لقواعد و قوانين العرض و الطلب و ذلك ما يعرف بخلق المناطق الاقتصادية الخاصة Zones économiques spéciales (ZES) (05 مناطق اقتصادية خاصة في الساحل الشرقي).
- إعادة النظر في درجة التخطيط المركزي و تبني "التخطيط التوجيهي بمعنى اقتصار التدخل الحكومي فقط لتصحيح انحرافات السوق الحرة و ما تفرزه من آثار توزيعية سلبية⁽³⁾
- السماح بظهور صور أخرى للملكية مثل الملكية الخاصة إلى جانب الملكية العامة.

مرت الإصلاحات الاقتصادية و السياسية في الصين بأربع مراحل أساسية نلخص جوهرها كالاتي:

1.1. المرحلة الأولى 1978-1984:

اعتمدت سياسة "دانغ سياو بينغ" على "الممارسة التجريبية" و "المنهج التدريجي" في التحول إلى اقتصاد السوق و ذلك عن طريق خلق مناطق اقتصادية خاصة تقوم على أساس قوانين اقتصاد السوق، و في عام 1984 تم توسيع نطاق تجربة المناطق الاقتصادية Zones économiques spéciales (ZES) إلى 14 مدينة على طول ساحل الصين.

في هذه المرحلة ، اتخذت عدة إجراءات لإصلاح القطاع الزراعي و ذلك بالانتقال من نظام الكومينات و التعاونيات الزراعية إلى نظام أكثر تحفيزي يفتح المجال للمبادرة الفردية و ذلك بالسماح للفلاحين مبدئيا ببيع الفائض الزراعية وفقا لأسعر السوق و الاحتفاظ بالفوائد⁽⁴⁾ .

2.1. المرحلة الثانية (1985-1992) :

شهدت هذه المرحلة تركيز الصين على إصلاح القطاع الصناعي و ذلك بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية و أساليب إدارتها و كذلك إصلاح نظام التسعير.

3.1. المرحلة الثالثة (1992-2002) :

تضمنت هذه المرحلة جانبين الأول يتعلق بإمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة، و في الجانب الآخر يتم تضمين و إقحام القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين سواء كان أجنبيا ام محليا، و ذلك عن طريق اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الحرة الخاصة.

4.1. المرحلة الرابعة (2002 إلى غاية الآن) :

في هذه المرحلة الحاسمة، أدركت الصين أن مسارها التنموي قد بدأ يأخذ منحى النمو و ليس التنمية المنشودة، والتفطن إلى وجود مشاكل ذات علاقة بعدم الترشيح في استغلال الطاقات و الموارد الطبيعية، استخدام تكنولوجيا ضعيفة و غير صديقة للبيئة، بالإضافة إلى سوء توزيع المداخل بين أفراد المجتمع الصيني، مما زاد من حدة الفوارق الإجتماعية .

مع ظهور أزمة الرهن العقاري عام 2008 ، و ما ترتب عليه منتباطو للطلب العالمي و انعكاسات ذلك على الاقتصاد الصيني من تراجع لصادراتها نحو العالم و تضائل نسبة فائضها التجاري، قررت الصين إدخال تعديلات جوهرية على نموذجها الاقتصادي المعتمد سابقا و الذي أصبح عاجزا على التماشي و الاستجابة للمتطلبات الجديدة للاقتصاد العالمي و خلق نموذج جديد يهدف أساسا إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و صديقة للبيئة.

و من هنا نطرح تساؤلا محوريا حول خصائص النموذج الاقتصادي السابق و كيف وصل إلى نهايته و ذلك تمهيدا للتطرق في مرحلة لاحقة للنموذج الاقتصادي الجديد و البدائل الي يطرحها للخروج بالاقتصاد الصيني من التباطؤ إلى ضمان إقلاع اقتصادي جديد يكون أكثر مرونة و استدامة من سابقه.

المحور الثاني : النموذج الاقتصادي الصيني القائم على تنافسية السعر و التكلفة (1978-2007) :

اعتمدت الصين في بناء نموذجها الاقتصادي، منذ عام 1978، على إستراتيجية تنموية واضحة المعالم، قائمة علي "ترقية و تشجيع الصادرات" نحو مختلف دول العالم، و التي بدورها تركز على ثلاث عناصر مهمة ، كالآتي :

- تنافسية التكلفة Compététivité cout

- تنافسية السعر Compététivité prix

- عملة نقدية منخفضة القيمة (5)

هذه العناصر تشكل الدعامة الأساسية لما يعرف بالنموذج الاقتصادي المكثف intensif القائم على الطلب الخارجي Extraverti الذي اعتمدته الصين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و الذي سنتعرض إليه بالتحليل من خلال شرح الإستراتيجية الصينية المعتمدة في هذا الإطار.

1.2. إستراتيجية تنمية قائمة على ترقية و تشجيع الصادرات :

قامت السلطات الصينية منذ عام 1978، بوضع خطة و إستراتيجية تنمية قائمة على تشجيع الصادرات للعالم، بالتركيز على انتاج سلع ذات قيمة مضافة ضئيلة و تكنولوجيا متدنية، تمتاز بتنافسية ثنائية للتكلفة و السعر.

نموذج اقتصادي قائم علي مفهوم اشتراكية السوق :

بنت الصين نموذجها الخاص في التحول نحو "اقتصاد السوق" بعيدا عن تجارب البلدان المتحولة الأخرى، بمعادلة خاصة تدمج بين الخطة و السوق، سميت بمعادلة "اشتراكية السوق"، التي عكست رؤية جديدة تكمن فلسفتها في أن السوق يعد صفة عامة يمكن تركيبها "اشتراكيا" أو "رأسماليا" لتأخذ نمط خصوصية أي منهما⁽⁶⁾.

فالسوق قابل ان يكون سوقا "رأسماليا" و قابل ان يكون سوقا "اشتراكيا" فالإقتصاد المبرمج لا يعني الاشتراكية، لأن بعض البلدان الرأسمالية تهتم بالتخطيط مثل اليابان و فرنسا - و حتى مؤخرا و بشكل كبير الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الحالي ترامب Donald TRUMP و التي تبرز في سياسته الحمائية لاقتصاد بلده تجاه الصين، كندا و المكسيك - و كذلك اقتصاد السوق لا يعني الرأسمالية لأن الاشتراكية تحتاج إلى اقتصاد سوق أيضا، و بالنتيجة فإن التخطيط أو السوق كلاهما وسيلة لتنسيق الاقتصاد فحسب .

نموذج اقتصادي قائم على التجارة الثلاثية الأبعاد :

تميز النموذج الاقتصادي الصيني باعتماده على التجارة الثلاثية الأبعاد Le commerce triangulaire (الصين+ الآسيان+ الدول المتقدمة) الذي مكن الصين من التحول إلى " أرضية لإعادة تصدير plateforme de réexportation" سلع مصدرها الرئيسي بلدان شرق آسيا ، أي أن الصين تقوم باستيراد منتجات غير نهائية الصنع من الاقتصادات الآسيوية من أجل تركيبها محليا ثم إعادة تصديرها كمنتجات نهائية الصنع" نحو الاقتصادات الغربية المتقدمة، مسجلة بذلك عجزا تجاريا في ميزانها التجاري مع الدول الآسيوية déficit commercial بحوالي (50,8 مليار دولار / 2007) و فائضا كبيرا excédent commercial بالمقابل مع الدول المتقدمة (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) بحوالي (398 مليار دولار/ 2007)⁽⁷⁾.

هذا النوع من التجارة يوضح ارتباط الاقتصاد الصيني أو الصادرات الصينية بشكل خاص بالطلب الخارجي من الدول الغربية المتقدمة، و بذلك يصح القول أن الصين تستطيع انتاج ما تستهلكه، لكنها لا تستطيع استهلاك ما تنتجه، و من هنا ظهرت للمحللين الإقتصاديين الصينيين إشكالية تبعية الصين للعالم الخارجي في مشروعها التنموي، بالنظر للارتباط الشديد لإقتصادها بالصادرات نحو هذه البلدان. ثم تأتي أزمة subprime crisis 2008 لتؤكد قطعاً تخوفات الصينيين، نظراً لما خلفته من تراجع للطلب العالمي و تقلص كبير لأسواق الصادرات الصينية.

1.2. تنافسية التكاليف كركيزة أولى لإستراتيجية الصين التنموية :

يقوم النموذج الاقتصادي الصيني على ركيزة أساسية ألا و هي تنافسية التكلفة Compétitivité cout و التي تقوم بدورها على توفر يد عاملة ذات تكلفة منخفضة، حيث يعتبر هذا العنصر من أهم عوامل جذب الشركات الأجنبية الغربية و الشرق آسيوية ، للإستقرار و الإستثمار في الصين، فالشركات اليابانية تستثمر في الصين منذ تسعينات القرن الماضي من أجل الاستفادة من هذه الميزة التي تجعل من منتجاتها ذات تنافسية عالية في التكلفة.

تعتبر تكلفة اليد العاملة الصينية من الأرخص على المستوى العالمي، فحسب احصائيات 2010، قدرت تكلفة اليد العملة الصينية بـ 1,79 دولار للساعة الواحدة و التي تبقى بعيدة عي مثيلاتها في الإقتصاديات المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية : 34,7 دولار/سا و 43,8 دولار/سا في ألمانيا) (8).

2.2. تنافسية السعر كركيزة ثانية في إستراتيجية الصين التنموية :

تعتبر تنافسية السعر الركيزة الثانية في الإستراتيجية التنموية التي تعتمدها الصين لتشجيع صادراتها نحو الخارج، و ذلك بالاعتماد أولاً على تكاليف إنتاج ضعيفة بالنظر أساساً إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة الصينية من جهة، و إلى اعتماد سياسة نقدية قائمة على التحكم في سعر صرف العملة الوطنية في مستويات ضعيفة تسمح لها بخفض أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير فالضعف النسبي للعملة الصينية (الرنمبي) يعمق و يعزز بشكل كبير تنافسية المنتج الصيني في الأسواق الخارجية، و بذلك تضمن الصين منافذ واسعة للشركات الصينية و الأجنبية المستقرة في الصين على حد سواء، مما يساهم في استقطاب كبير للاستثمارات الأجنبية و خلق الثروة و فرص العمل للصينيين ، حيث عملت السلطات الصينية على تخفيض الرنمبي خاصة مع بداية 1980، حيث حددت قيمة الين بـ 8,3 ين مقابل 0,1 دولار خلال فترة 1994-2005.

في خضم أزمة 1997، قررت الصين عدم تخفيض عملتها الوطنية تجنباً لإلحاق الضرر بالدول التي كانت تعاني من الأزمة، في شكل صريح للتضامن الصيني مع دول الجوار في محاولة دبلوماسية لتحسين صورتها خاصة مع جيرانها الآسيويين الذين تربطها بهم علاقات اقتصادية من جهة ونزاعات حدودية من جهة أخرى.

في 2005، تقرر الصين التخلي عن سياستها في تحديد قيمة عملتها الوطنية بربطها بالدولار الأمريكي و تبني سلة من العملات الأجنبية (الدولار، الأورو، الوان،الين،الجنيه الأسترليني، الدولار الكندي...) و مع ذلك تبقى السلطات الصينية متحكمة في قيمة العملة الوطنية و تعمل على تجنب ارتفاع كبير لقيمتها و مع ذلك فقد تم رفع قيمة الين بـ 20% مقارنة بالدولار الأمريكي و ذلك في غضون ثلاث سنوات (2005-2008) (01دولار=6,83 ين) عوضا عن 8,6 ين مقابل 1 دولار أمريكي⁽⁹⁾.

في جويلية 2008 و إلى غاية 2010، تقرر الصين تعليق العمل بسلة العملات و تعود إلى ربط قيمة عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي بدلا من ربطه بسلة من العملات الأجنبية التي تعتبرها سياسة غير ملائمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، خاصة مع التراجع الكبير للصادرات الصينية التي انخفضت بحوالي 21 % و تراجع نسبة النمو الاقتصادي إلى 6,8%(10).

إن الرفع التدريجي لقيمة العملة الوطنية الصينية و ربطها بسلة من العملات الأجنبية منذ عام 2005 (مع مرحلة انقطاعية 2008-2010) تظهر تراجع مكانة سياسة صرف العملة في الاستراتيجية التنموية الصينية، بعدما كانت الصين تعتمد عليها بشكل كبير في مراحل سابقة من مسيرتها التنموية و تستعملها كوسيلة رئيسية لدعم تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية.

في جوان 2010 تعلن السلطات الصينية عن رغبتها في العودة إلى سياسة "سلة العملات" و ذلك بعد الاستقرار النسبي الذي سجل على مستوى اقتصاديات العالم، و منذ ذلك الوقت و الين الصيني في منحى تصاعدي متذبذب حيث وصل إلى 6,26 ين مقابل 01 دولار أمريكي في مارس 2015.⁽¹¹⁾

تراجع أهمية سياسة سعر صرف العملة الوطنية في تحسين تنافسية المنتجات الصينية:

موازة مع تطور سياسة صرف العملة الوطنية ، سجلت أسعار المنتجات المصنعة الصينية الموجهة للتصدير ارتفاعا إلى غاية 2007، بنفس وتيرة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، لكن بين 2008 و أواخر 2012، ارتفعت أسعار المنتجات الصينية بحوالي 30 % مقارنة بالأسعار العالمية التي ارتفعت فقط بـ 5 % و منذ ذلك الحين، أصبح من البديهي للصين أن استمرار نمو اقتصادها لم يعد مرتبطا بتنافسية اسعاره بقدر ما هو مرتبط بعوامل أخرى يملها التغير الحاصل في الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو و تراجع في الطلب العالمي، التطور الكبير الحاصل في الميدان التكنولوجي، إضافة إلى معطيات دولية فيما يخص الحفاظ على البيئة و ضرورة محاربة التغير المناخي ، فقد احتلت الصين في عام 2013 المكانة الأولى عالميا من حيث اطلاقها لغاز ثاني أكسيد الكربون (28 % من الانبعاثات العالمية) كما تعتبر الصين أول مستهلك و منتج للفحم في العالم، حيث أن النموذج الاقتصادي الصيني أدى إلى تنامي كبير في استهلاك الطاقة و في التلوث⁽¹²⁾.

نتيجة: مما سبق، يتضح جليا أن كل هذ العوامل دفعت بالقادة الصينيين إلى اعتماد نهج تنموي مغاير يأخذ بعين الاعتبار كل هذه النقائص والمعطيات الجديدة في رسم معالم النموذج الاقتصادي البديل القائم أساسا على تشجيع الطلب المحلي (الاستهلاك) مع انتاج سلع ذات قيمة مضافة كبيرة و تكنولوجيا عالية.

المحور الثالث: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي و أهم ركائزه

أصبحت التنمية الاقتصادية المستدامة و تحسين المحيط البيئي أهدافا أساسية و أولوية في أجندة القادة الصينيين حيث أن المخطط الخماسي (2006-2010) يبرز الملامح الأولى للسياسات الطاقوية و البيئية للصين، أما المخطط السابع (2011-2015) فيضع بشكل واضح المسألة البيئية في جوهر الإقتصاد الصيني و يدرج و لأول مرة مسألة ضرورة محاربة "التغير المناخي" ويسن مجموعة من القوانين التي تهدف إلى الحفاظ على الطاقة، و بهذا تسجل الصين تحولها إلى نهج التنمية المستدامة.

إضافة إلى هذا الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة والرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و مستدامة ، جاءت أزمة 2008 بانعكاساتها السلبية على نمو الإقتصاد الصيني لتسرع من وتيرة الانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد يركز أكثر على تشجيع الطلب الداخلي و الإستهلاك المحلي و على انتاج سلع ذات قيمة مضافة كبيرة و تكنولوجيا عالية.

1.3. إعادة التوازن إلى التجارة الخارجية الصينية :

إن إعادة التوازن إلى النموذج الاقتصادي الصيني يمر عبر إعادة التوازن إلى طبيعة التجارة الخارجية الصينية التي طغت عليها الطبيعة الثلاثية الأبعاد بين الصين، دول الآسيان و الدول المتقدمة ، أين تسجل فيه الصين فائض تجاري كبير مع الدول المتقدمة مقارنة بالذي تسجله مع دول الآسيان و التي تعرضنا إليها آنفا.

بعد 2008 و تطبيق الصين لمخطط واسع من أجل دعم الإستهلاك المحلي و إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني (حوالي 42 مليار أورو نفقات عمومية)⁽¹³⁾ تشهد التجارة الخارجية للصين تحولا لمنحى صادراتها، بحيث انتقلت الصادرات الصينية للعالم الغربي من 87 % من مجموع صادراتها إلى 11,8 % (2007-2013) و هذا على حساب تراجع التجارة الثلاثية التي كان يتميز بها إقتصاد الصيني، حيث أن الصين تحقق تراجع في عجز ميزانها التجاري مع الدول الشرق آسيوية و تقترب من تحقيق توازن في علاقاتها التجارية مع دول الآسيان (اقل من 1 مليار دولار عجز في ميزان التجاري الصيني عام 2013)⁽¹⁴⁾.

هذا التراجع في عجز الميزان التجاري الصيني مع دول الآسيان يجد تفسيره في تنامي صادرات الصين نحو هذه الدول بوتيرة أسرع من وارداتها من نفس الدول.

إن التحليل الدقيق للتجارة الداخلية للصين يظهر بوضوح ان الإقتصاد الصيني لم يعد يعتمد كثيرا على التجارة القائمة على التجميع (استرداد قطع من دول الآسيان، يتم تركيبها في الصين و توجيهها للتصدير للدول

الغربية) بل أصبحت الصين تتجه نحو التجارة العادية commerce ordinaire (تصدير سلع منتجة محليا و استيراد سلع أخرى موجهة للاستهلاك المحلي النهائي) و بذلك بدأت تجارة التجميع بالتراجع Commerce du processing و ذلك منذ بداية سنة 2007 حيث انتقلت من 18,5 % عام 2007 إلى 9 % سنة 2013 (أي تراجعت بـ 50 %)، و أصبحت الشركات الصينية تسيطر على ثلثي الصادرات و ذلك على حساب الشركات ذات رؤوس أموال أجنبية و من ثم أصبحت الصين لا تعتمد على تجارة التجميع كمحرك أساسي لنموها الاقتصادي (كما كانت سابقا) بل أصبحت تركز على التجارة العادية التي تتجاوز تجارة التجميع منذ سنة 2007 فيما يخص الواردات العادية (سلع مستوردة للاستهلاك المحلي و ليس لإعادة تركيبها و تصديرها) و منذ 2011 بالنسبة للصادرات العادية (سلع منتجة محليا و موجهة للتصدير) ⁽¹⁵⁾.

هذا التحول و التوجه نحو التجارة العادية يفسر من حيث زيادة الواردات العادية التي تستجيب لتنامي الطلب المحلي و تزايد الصادرات العادية يفسر بتزايد الصادرات نحو الإقتصادات الصاعدة و السائرة في طريق النمو (أكثر من ثلث صادرات الصين نحو هذه الدول النامية أو الصاعدة عام 2014) أي حوالي ضعفي ما كانت عليه سنة 1997 كما أن ارتفاع الصادرات الصينية نحو الآسيان يعود بدرجة كبيرة إلى انخفاض الطلب العالمي (الغرب) على المنتجات الصينية عقب أزمة الرهن العقاري سنة 2007-2008 .

بالموازاة مع ذلك ، ظهرت تحولات هيكلية في طبيعة السلع المتبادلة حيث تنامت سلع التجهيزات على حساب السلع الاستهلاكية و ذلك منذ عام 2008 حيث بدأ فائض الميزان التجاري من حيث سلع التجهيزات يتجاوز الفائض المحقق في تصدير السلع الاستهلاكية .

إن إحصائيات 2015 قد أظهرت تراجعا في الصادرات الصينية بنسبة 3 % و 20% من وارداتها مما سمح للصين بتحقيق فائض تجاري قياسي بقيمة 60 مليار دولار/شهر فالانخفاض الكبير في الواردات يرجع إلى دوافع خارجية أهمها تباطؤ الطلب العالمي و انخفاض في أسعار المواد الأولية و لعوامل داخلية (ركود سوق العقار و تراجع الطلب الداخلي).

نتيجة : إن انخفاض الواردات الراجع بالأصل إلى عدم تنامي الطلب الداخلي يظهر أن السلطات الصينية لم تطور كفاية هذه الركيزة أو العامل المهم في النموذج الاقتصادي الجديد.

2.3. تشجيع الطلب الداخلي:

إن الاعتماد الكبير و المفرط على الأسواق الغربية ، جعل من الصين تعمل على إخراج اقتصادها من هذه التبعية و محاولة تطوير الطلب المحلي أو الاستهلاك الداخلي كما أدى بالحكومة المركزية إلى دفع الحكومات الإقليمية إلى مراجعة سياسة الأجور بحيث تم رفع الأجر القاعدي من 44,4 دولار عام 2005 إلى 210 دولار عام 2013، هذه الزيادات في الأجور ساهمت في تحسين مستوى معيشة العمال و خلق طبقة متوسطة ساهمت بشكل كبير في تنامي الاستهلاك المحلي ، وفي 2017 يصل الأجر القاعدي في مقاطعة شنغهاي مثلا إلى 360 أورو ⁽¹⁶⁾.

من جهة أخرى، و بهدف إعادة التوازن للنمو الإقتصادي من خلال دعم الطلب المحلي و الإستهلاك الداخلي، قامت الصين باتخاذ إجراءات من أجل استقطاب مدخرات العائلات، فقد ارتفعت مدخرات الصينيين من 18 % من الناتج المحلي الخام (1998) إلى 25 % من الناتج المحلي الخام (2011) بسبب ضعف نظام الحماية الاجتماعية في الصين. لقد تجاوز معدل الإدخار نسبة 50% عام 2008. (17)

من أجل استقطاب هذه الأموال المدخرة قامت الصين باتخاذ إجراءات في المخطط السابع (2010-2015) لتحسين ظروف التكفل الصحي بالمواطنين الصينيين و ذلك بتطوير النظام الصحي (إصلاح المستشفيات) و وضع نظام حماية صحية لكل المواطنين مع رفع نسبة التعويض المطبقة في نظام العمال غير الأجراء بالمدن (50%) و نظام الريف (40 %) مع نظام العمال الأجراء بالمدن (70 %). الهدف يكمن الوصول إلى حماية اجتماعية لـ 90% من الصينيين (18).

في نهاية المخطط السابع، وصلت النفقات الاجتماعية إلى 36 و 38 % من مجمل النفقات العمومية مع إعطاء الأولوية للمناطق الجهوية ذات الدخل الضعيف و ذلك عن طريق التحويلات الاجتماعية ما بين الحكومات الإقليمية.

و بهذا تكون سياسة رفع الأجور المرفوقة بتطوير نظام الرعاية الصحية قد أدى إلى تراجع الفقر و تنامي الاستهلاك المحلي. و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 500 مليون صيني خرجوا من دائرة الفقر خلال السنوات الأخيرة.

مع ذلك و رغم الإنجازات التي حققتها الصين خلال الأربعين عاما الماضية على الصعيد الاقتصادي و تحسين مؤشر التنمية البشرية حوالي 0,719 أي مستوى معيشي مرتفع حيث احتلت المرتبة 91 عالميا عام 2013 حسب تقرير PNUD ، تبقى التناقضات فيما يخص التوزيع العادل للتنمية في ارتفاع متزايد منذ عام 2008 (عام الذروة) حسب تقرير OCDE لعام 2013 حيث انتقلت من 0,3 عام 1978 إلى 0,47 عام 2013 أي أن مؤشر GIM قد تخطى عتبة 0,4 التي تعتبر عتبة اندلاع احتجاجات اجتماعية أما اللامساواة و عدم التجانس بين الجهات فقد انخفض في السنوات الأخيرة.

يبقى على الصين بذل مجهودات أكبر من أجل إعادة توزيع و تقسيم المداخل على كامل التراب الصيني بصفة متوازنة و عادلة من أجل تحقيق، على المدى البعيد، هدفها في جعل الطلب المحلي ركيزة من ركائز النموذج الاقتصادي الجديد.

3.3. انتاج سلع ذات قيمة مضافة كبيرة:

إضافة إلى عامل الطلب المحلي ، نجد أن الصين تركز على عامل آخر ليس أقل أهمية من سابقه في بناء نموذجها الاقتصادي الجديد ألا و هو تطوير صناعة سلع و منتجات ذات قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا عالية، حيث أن الإنجازات التي حققتها الصين في استثماراتها في تطوير العامل البشري و كذا في ميدان البحث العلمي يدفع السلطات الصينية إلى انتهاج هذا المنحى في سياستها الاقتصادية.

لكن و من أجل انجاح هذا التوجه الجديد، يترتب على الصين التقليص من تبعيتها التكنولوجية فيما يخص الواردات الأجنبية، فإذا كانت الصين حاليا تصدر منتجات ذات قيمة مضافة كبيرة و ذات تكنولوجيا عالية فالفضل يعود بنسبة كبيرة إلى الشركات الأجنبية التي استثمرت في الصين les multinationales و تعمل على تجميع و تركيب القطع و المكونات المستوردة من الخارج و ذات قيمة تكنولوجية عالية .

من أجل تطوير الصادرات العادية للمنتجات ذات القيمة التكنولوجية العالية ، عملت الصين على رفع نفقاتها في مجال البحث العلمي حيث انتقلت من 1,4 % من الناتج الداخلي الخام عام 2007 إلى 1,98 % من الناتج الداخلي الخام PIB عام 2012.⁽¹⁹⁾

منذ عام 2000 ، قامت الصين أيضا بتشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج في إطار سياسة "Go global" و ذلك من أجل الرفع من تنافسيتها الدولية و تأمين مواردها من المواد الأولية، التكنولوجيا و الخبرة. البعض من الشركات الصينية مولت استثماراتها بقروض من بنك التنمية الصيني مثل شراء Adisseo من طرف شركة China National Blue Star عام 2005 .

نتيجة: إن الانتقال من نموذج اقتصادي مبني على الخارج Extraverti إلى نموذج اقتصادي مبني على الداخل Intraverti ليس بالشيء الهين و يتطلب المزيد من الوقت.

و لكن مبدئيا، يمكن القول أن الصين نجحت إلى حد بعيد في اعتمادها لهذا النموذج القائم على تشجيع الطلب الداخلي و تحسين من القيمة التكنولوجية لمنتجاتها الموجهة للتصدير مع إعادة توجيه صادراتها إلى الدول الشرق آسيوية و الدول النامية كما تمكنت الصين من التحكم في الآثار السلبية لأزمة 2008 و الخروج منها بأقل الأضرار مقارنة بالدول الأخرى، حيث تمكنت من إعادة بعث النمو في اقتصادها (10% عام 2010).

وهنا نتساءل عن الأهداف البعيدة المدى إن لم نقل الخفية، لهذا التغيير في النموذج الإقتصادي و التوجه السياسي الذي رافقه ، فهل هو استجابة لمعطيات اقتصادية دولية ظرفية (ضعف الطلب العالمي و ارتباط صادراتها بالإقتصاديات الغربية) و تكيف لنموذج اقتصادي بهدف ضمان استمرارية المشروع التنموي الصيني (تغيير تكتيكي) أم أن هناك رؤية سياسية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانة الصين عالميا و تبوء مكانة الريادة العالمية

المحور الرابع : الأبعاد السياسية للنموذج الاقتصادي الصيني الجديد

يرى المختص في الشؤون الاقتصادية للدول الصاعدة (الصين، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا) "جون جوزف بوالو Jean Joseph Boillot " أن السياسة التي اتبعتها الصين منذ 2007-2008 (بعد أزمة الرهن العقاري العالمية) من خلال إطلاقها برنامج لإعادة إنعاش الاقتصاد الصيني ، يتعدى كونه انتقالا من نموذج اقتصادي إلى نموذج اقتصادي جديد قائم على دعم الطلب الداخلي بدلا من الصادرات بهدف احتواء التداعيات السلبية لأزمة 2008 و إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، و إنما يتعدى ذلك إلى تحقيق

عولمة الاقتصاد الصيني بالتركيز على دعم العلاقات جنوب جنوب و التي تنبع من العقيدة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني القائمة هي بدورها على :

- التحديث التكنولوجي
- اقتصاد عالمي مندمج
- علاقات ترابطية بين اقتصاديات العالم
- نمو اقتصادي عالمي غير اقصائي inclusif. (20)

و تظهر هذه السياسة بوضوح أكثر في الاستراتيجية الصينية الجديدة القائمة على ما يعرف بـ " طرق الحرير الجديدة les nouvelles routes de la soie" و التي تركز محليا على تشجيع التحديث الصناعي القائم على النمو الداخلي المكثف و خلق فرص تعاون و التصدير مع الدول الصاعدة و ذلك بتشجيع تمركز الشركات الصينية الكبرى في هذه الدول، من أجل استثمار الفوائض التجارية و المالية التي حققتها الصين منذ أكثر من عقدين من الزمن.

كما يرى "سمير إبراهيم محمد" أن الصين، بعد أزمة 2008، وضعت العديد من الآليات لتدعيم دورها في الإقتصاد العالمي، و من أهمها مبادرة "الحزام و الطريق" و فرض الرؤية الصينية في قمة العشرين G20 و تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى و زيادة استثماراتها في العديد من المناطق الواعدة ذات الأهمية الجيوستراتيجية على المستوى العالمي و تدعيم علاقاتها السياسية و الإقتصادية مع كافة الدول من خلال مننديات التعاون الإقليمي و تعزيز التعاون مع الدول النامية.

1.4. مبادرة " الحزام و الطريق" أو " طرق الحرير الجديدة"

طرح الرئيس "سي جينبنغ XI JINPING" مبادرة بناء الحزام و الطريق في عام 2013، و التي تمثل الطموح الجيوسياسي الذي يعزز سياسة "حزام واحد - طريق واحد" الصينية و التي تهدف لإعادة خلق الممر التجاري القديم "طريق الحرير" الذي ربط الصين بوسط آسيا و الشرق الأوسط و أوروبا من جانب، كما تكمن الأهمية الاستراتيجية لها في تدعيم الدور الصيني في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تقدم نموذجا لرؤيتها للعلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق العدالة و التكافؤ بين مختلف دول العالم من جانب آخر حيث تشمل المبادرة أكثر من 65 دولة في كل من قارات آسيا، أوروبا و إفريقيا و يبلغ عدد سكانها 4,4 مليار نسمة (أي 63 % من سكان العالم) و يبلغ حجم اقتصاداتها 21 ترليون دولار أمريكي (29% من الناتج المحلي الخام (PIB).

و في أكتوبر 2017، و خلال المؤتمر 19 للحزب الشيوعي الصيني، تم إدخال تعديل على وثيقة الحزب " فكر XI JINPING حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية من أجل عهد جديد" المتمثل أساسا في تعزيز النمو الاقتصادي القائم على التعاون الدولي، وفق لخطة أو "مبادرة الحزام و الطريق" (21) في إشارة واضحة إلى رغبة الصين في إعطاء مشروعها التنموي بعدا عالميا و حضاريا وفق للرؤية الصينية للعالم.

تهدف " مبادرة الحزام و الطريق" إلى إعادة إنعاش الإقتصاد الصيني (الذي سجل أضعف نسبة نمو عام 2007 مقدرة بـ 6,5%) من خلال تشجيع تبادلاتها التجارية مع أوروبا التي تعتبر الشرك التجاري الأول (18% من صادرات الصين) و خلق أسواق جديدة واعدة (آسيا الوسطى، افريقيا و دول الشرق الأوسط).

يتركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على ثلاثة خطوط رئيسية :

- الخط الأول يربط بين الصين و أوروبا مروراً بآسيا الوسطى و روسيا،
- الخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج و البحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى و غربي آسيا،
- الخط الثالث يبدأ من الصين و يمر جنوب شرقي آسيا و جنوب آسيا و المحيط الهندي⁽²²⁾.

أما طرق الحرير البحرية فتتركز على خطين رئيسيين:

- خط يبدأ من الموانئ الساحلية الصينية و يصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي و انتهاء بسواحل أوروبا،
- خط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ.

2.4. الإجراءات المتخذة لتنفيذ المبادرة :

أولاً: إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، حيث تأمل الصين أن تساهم في بناء البنية التحتية للدول الواقعة على "الحزام و الطريق" و تعزيز النمو الإقتصادي الإقليمي و العابر للإقليم اعتماداً على خبراتها في التنمية و جمع التكنولوجيا و رأس المال.

ثانياً: إقامة نماذج تعاون جديدة ثنائية أو متعددة الأطراف، و قيادة رأس المال العام و الخاص في التعاون الدول الواقعة على امتداد "الحزام و الطريق" على أساس صندوق طريق الحرير، لبناء الحدائق الصناعية فيها و القيام بالتعاون في مجال الطاقة الإنتاجية الدولية

2.4. سياسة تشجيع كبرى الشركات الصينية للإستثمار في الخارج Go global :

بالموازاة مع "مبادرة الحزام و الطريق" أو ما يعرف بـ "طرق الحرير الجديدة" عملت الصين على تشجيع كبرى شركاتها الوطنية للإستثمار في الخارج بهدف تأمين مواردها من الطاقة و المواد الأولية و انشاء صناعة انتاجية بتكنولوجيا حديثة و قيمة مضافة عالية، إضافة إلى تعزيز تعاونها مع جميع دول العالم.

و في هذا الإطار، نذكر شراء شركة Geely الصينية لشركة Volvo لصناعة السيارات بقيمة 1,2 مليار أورو (2010)، و شراء الشركة الهنغارية Borsodchem بحوالي 1,3 مليار أورو (2011) من طرف الشركة الصينية Wanhuwa، شراء 9% من أسهم في الشركة البريطانية لتوزيع المياه Thames و 30% من الشركة الفرنسية للغاز GDF Suez من طرف الصندوق السيادي الصيني للإستثمار⁽²³⁾.

3.4. سيناريوهات لتطور الدور للصيني في صياغة مستقبل النظام الاقتصادي العالمي:

في ظل تنامي الدور الصيني في النظام الاقتصادي الدولي يمكن القول أن مستقبل النظام الاقتصادي العالمي سيشهد أحد السيناريوهات التالية، وذلك وفقا لما أكدّه "جوزيف كونيلان" في كتابه آخر القوى الاقتصادية العظمى "The lust economic superpowers":

السيناريو الأول: يتنبأ باندلاع حرب باردة اقتصادية بين كتلة العالم المتقدم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية و كتلة الدول النامية بقيادة الصين من ناحية أخرى مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من السياسات الحمائية و الموانع الحدودية، و يكون المستهلك هو الخاسر الأكبر ، مع ارتفاع أسعار الغذاء و الطاقة و غيرها من السلع الحيوية.

السيناريو الثاني: يرجح الوصول لصيغة تفاهمية بين مختلف دول العالم، بحيث تصبح مجموعة العشرين (G20) الحاكم للاقتصاد العالمي، و تقبل الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بانحسار دورها، بحيث يصبح للدول النامية الرئيسية دور حقيقي كفاعلين على الساحة العالمية.

خلاصة:

إن التتبع الدقيق لمراحل الصعود الاقتصادي الصيني، منذ عام 1978 إلى يومنا الحاضر، و التمعن في الإنجازات الاقتصادية المبهرة التي حققتها عبر مختلف السياسات و الآليات التي انتهجتها، يبرز لنا مدى وعي القيادة الصينية بضرورة اتخاذ نموذج اقتصادي خاص و نادر، يقوم على المزج المتوازن بين مبادئ اقتصاد السوق الحرة و التخطيط و التوجيه المركزي للاقتصاد.

فالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي للصين (2008-2017) لا يعدو كونه تكييفاً للنموذج الاقتصادي السابق مع معطيات خارجية ناتجة عن التطور الطبيعي الحاصل في النظام الاقتصادي العالمي من جهة و من جهة أخرى، الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات ما تملّيه الجبهة الداخلية من ضرورة تحقيق تنمية مستدامة من شأنها الرفع من مستوى المعيشي للصينيين بشكل متساو بين الفئات الاجتماعية و بين المناطق الجهوية مع مراعاة واجب الحفاظ على البيئة.

يمثل نجاح التجربة الصينية نمودجا يمكن أن يحتذى به ، ليس من حيث اعتماده على المزج بين إقتصاد السوق (النموذج الرأسمالي) و الإشتراكية (التخطيط المركزي) ، و إنما من منطلق أن الصين اعتمدت في بناء نموذجها على احترام خصائصها السياسية، الثقافية الحضارية و الديمغرافية، و لم تعتمد على استيراد نماذج إقتصادية جاهزة.

و من ثم ، يمكن أن نقول أن نجاح نموذج اقتصادي في دولة ما لا يعني بالضرورة نجاحه في باقي الدول إنما الذكاء الاقتصادي و الحنكة السياسية للدول تتمثل و تتجلى في القدرة على خلق نماذج اقتصادية

تتلاءم و المكونات الأساسية لها من جهة و تساير التطور الاقتصادي و التكنولوجي الحاصل في العالم من جهة أخرى.

الهوامش :

(1) « **Chine: la croissance rebondit en 2017, pour la première fois depuis 7 ans** » *Revue électronique Le point Economie*; sur le site : http://www.lepoint.fr/economie/chine-la-croissance-accelere-a-6-9-en-2017--18-01-2018-2187620_28.php

(2) Olivier REDOULES, « l'économie mondiale en 2008, du ralentissement à la récession, Revue « l'économie français » Edition 2009, p. 9.

(3) احمد جاسم أحمد، وفاء المهداوي : "الإقتصادي الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 33، عام 2012، ص. 186

(4) احمد جاسم أحمد، وفاء المهداوي، المرجع نفسه، ص. 187.

(5) Laetitia GUILHOT, « le nouveau modèle de croissance de l'économie chinoise, un moyen pour relever le défi de la trappe à revenu intermédiaire » sur le site : <http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01165405> (19 juin 2015), p. 4.

(6) سعد الدين وهبي ، "نصف قرن في الصين" ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القا (1998)، ص. 171

(7) Laetitia GUILHOT, « le nouveau modèle de croissance de l'économie chinoise, un moyen pour relever le défi de la trappe à revenu intermédiaire », p.4.

(8) Idem.

(9) Laetitia GUILHOT, p. 5.

(10) Henri WEBER, « Economie chinoise » Rapport de la Délégation UE-Chine, février 2010, p.2.

(11) Laetitia GUILHOT, , « le nouveau modèle de croissance de l'économie chinoise, un moyen pour relever le défi de la trappe à revenu intermédiaire », p.6.

(12) Laetitia GUILHOT, p. 7

(13) Henri WEBER, « Economie chinoise », p.3.

(14) Idem.

(15) Idem.p.7.

(16) lepetitjournal.com, « Augmentation du SMIC à SCHANGHAI, la ville qui paye le mieux en Chine », 30/04/2017, sur le site : <https://lepetitjournal.com/shanghai/actualites/augmentation-du-smic-shanghai-la-ville-qui-pay-le-mieux-en-chine-44386>

(17) Henri WEBER, « Economie chinoise », p. 5.

(18) Patrick ARTUS, Jacques MISTRAL et Valérie PAGNOL, « Emergence de la Chine : impacts économiques et implications de politique économique », Paris, 2011, p.37.

(19) Laetitia GUILHOT, p. 10.

(20) jean Joseph BOILLOT, « Go global, le nouveau régime de croissance chinoise », sur le site : <https://www.alternatives-economiques.fr/jean-joseph-boillot/go-global-nouveau-regime-de-croissance-chinois/00081158>

(21) Esteban LOPEZ, « les nouvelles routes de la soie : comment la chine faconne le monde et la mondialisation de demain » sur le site : <http://classeinternationale.com/2017/12/11/les-nouvelles-routes-de-la-soie-comment-la-chine-faconne-t-elle-la-mondialisation-de-demain>.

(22) Idem.

(23) Karin LISBONNE-DE VERGERON, « Forces et faiblesse de la Chine », Questions d'Europe, n°235, avril 2012, p.2.

1. " **Chine: la croissance rebondit en 2017, pour la première fois depuis 7 ans** » *Revue électronique Le point Economie*: sur le site : http://www.lepoint.fr/economie/chine-la-croissance-accelere-a-6-9-en-2017--18-01-2018-2187620_28.php
2. Olivier REDOULES, « **l'économie mondiale en 2008, du ralentissement à la récession**, *Revue « l'économie français* » Edition 2009.
3. ¹ Laetitia GUILHOT, « **le nouveau modèle de croissance de l'économie chinoise, un moyen pour relever le défi de la trappe à revenu intermédiaire** » sur le site : <http://halshs.archives-ouvertes.f/halshs-01165405> (19 juin 2015).
4. Henri WEBER, « **Economie chinoise** » Rapport de la Délégation UE-Chine, février 2010.
5. Lepetitjournal.com, « **Augmentation du SMIC à SCHANGHAI, la ville qui paye le mieux en Chine** », 30/04/2017, sur le site : <https://lepetitjournal.com/shanghai/actualites/augmentation-du-smic-shanghai-la-ville-qui-pay-le-mieux-en-chine-44386>.
6. Patric ARTUS, Jacques MISTRAL et Valérie PAGNOL, « **Emergence de la Chine : impacts économiques et implications de politique économiques** » Paris 2011.
7. Jean Joseph BOILLOT, « **Go global, le nouveau régime de croissance chinoise** », sur le site : <https://www.alternatives-economiques.fr/jean-joseph-boillot/go-global-nouveau-regime-de-croissance-chinois/00081158>
8. Esteban LOPEZ, « **les nouvelles routes de la soie : comment la chine faconne le monde et la mondialisation de demain** » sur le site : <http://classe internationale.com/2017/12/11 les-nouvelles-routes-de-la-soie-comment-la-chine-faconne-t-elle-la-mondialisation-de-demain>.
9. Karin LISBONNE-DE VERGERON, « **Forces et faiblesse de la Chine** », Questions d'Europe, n°235, 2012.

1. سعد الدين وهبي ، "نصف قرن في الصين" ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة (1998).
2. احمد جاسم أحمد، وفاء المهداوي : "الإقتصادي الصيني و منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة السياسة الدولية للعلوم الإقتصادية، عدد 33، 2012.